



V- تجارب ناجحة لبعض الدول في مجال التنافسية

سنغافورة

■ سنغافورة دولة صغيرة المساحة في جنوب شرق آسيا، كانت تفتقر إلى المياه والموارد الطبيعية، وتعاني من معدلات بطالة عالية لتصبح اليوم ثاني أكبر اقتصاد تنافسي في العالم للعام الرابع على التوالي حسب تقرير التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي. ما هي الأسباب الرئيسية لهذا التفوق؟

- رؤية واقعية وفعالة للقيادة تركز على النتائج وليس على الشعارات.
- إتباع أسلوب تدريجي ومرن في التحول الاقتصادي، وإعادة صياغة السياسات كلما دعت الحاجة إلى ذلك، استجابة لتغير الظروف الدولية.
- تمثيلية ودور مهم للقطاع الخاص، إلى جانب المديرين التنفيذيين للشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات، في المؤسسات الحكومية الرئيسية المعنية بالاستراتيجية الاقتصادية (مجلس التنمية الاقتصادية السنغافوري، . . .).

□ تبنى سياسات اقتصادية منفتحة لتشجيع التجارة الخارجية .

□ توفير بيئة اقتصادية تنافسية و متحررة، بحيث أن المؤسسات الحكومية مكلفة بتسهيل الاستثمارات وليس إعاقتها (تخفيض مستويات ضريبة الدخل للشركات، ...).

□ حماية كبيرة لحقوق الملكية الفكرية . معدلات القرصنة في سنغافورة تعتبر من بين الأدنى في آسيا .

□ تطوير مستمر للبنية التحتية الأساسية والتكنولوجية، مثل الموانئ والطرق والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية، حيث تصدر سنغافورة بلدان آسيا في استخدام الحاسبات الإلكترونية والبريد الإلكتروني (بالنسبة للتجارة الإلكترونية، تعتبر سنغافورة من أوائل الدول التي ترتبط بشبكة اتصالات متقدمة للغاية).

□ زيادة في الاقتصاد القائم على المعرفة نسبة لاهتمام بالغ بالتعليم، وتركيز كبير على رعاية رأس المال الفكري وإدخال التقنيات المتطورة.

أبرز نتائج هذه السياسات :

- ارتفاع حجم التجارة السنوية لسنغافورة بجوالي ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نسبة إلى الارتفاع الكبير للصادرات.
- ارتفاع متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي.
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أصبح من أعلى المستويات في العالم.
- أول وأحسن دولة من بين 189 بلد في "ممارسة أنشطة الأعمال" (تقرير البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية) والتي تتعلق بتسهيل الإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال.

أيرلندا

- أيرلندا بلد صغير في أوروبا من حيث المساحة وعدد السكان. عانى في العقود الماضية من تبعات الحرب الأهلية وركود اقتصادي كبير أدّى إلى هجرة كبيرة لليد العاملة إلى أمريكا الشمالية وأستراليا والمملكة المتحدة.
- ابتداءً من التسعينيات، عرف نمو اقتصادي مهما وارتفاعاً في الدخل الفردي (قارب مستوى دخل الفرد في المملكة المتحدة)، وكذلك انخفاضاً ملموساً لمعدل البطالة. تآتى ذلك بعد نهج عدة سياسات والتي كان لها دور حيوي في دعم القدرات التنافسية لهذا البلد، والتي من أبرزها:

- ترسيخ بيئة تنظيمية واضحة لتشجيع التنافس والحد من البيروقراطية. (الرتبة I3 في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال".
- فرض رقابة صارمة على الأموال العامة لخفض العجز في الميزانية، والحد من التضخم وضمان الاستقرار الاقتصادي الإجمالي.
- رؤية واضحة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبنت الحكومة الأيرلندية سياسات ناجحة لجذب هذا النوع من الاستثمارات، وبخاصة في مجال التكنولوجيا المتقدمة والصناعات التي تحتاج إلى مهارات عالية.

□ تحقيق مستويات عالية في ميدان التعليم، مع التركيز الشديد على المهارات الفنية المناسبة وعلى البحث والتطوير الفعال.

□ توسيع العلاقات التجارية الدولية من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية والقيام بدور فاعل فيهما، حيث أصبحت أيرلندا نقطة انطلاق للاستثمارات الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية.

الإمارات العربية المتحدة:

- الإمارات العربية المتحدة، وتحديدًا إمارة دبي، نموذج يحتذى به في تحسين وتطوير التنافسية.
- حرص على التطوير المستمر للاقتصاد بالاعتماد على إعطاء الأولوية للتعليم، وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية، مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي. النتيجة: تحول من اقتصاد يعتمد على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي عام 1971 إلى حوالي 30% عام 2012.

- بالإضافة إلى الاستقرار، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، الإمارات تتميز بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات : عبء ضريبي ومعدلات فائدة بنكية منخفضة .
- استثمارات في إنشاء أصول جديدة، وخدمات ذات جودة عالية بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية والخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية .
- الإمارات تهدف لتصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة (إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية في دبي)، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة وذلك من خلال توفير إدارة فعالة، ودعم حكومي للمشاريع الكبرى، واقتصاد السوق ميسر لحركة الأموال والمعاملات، وترخيص للأجانب بامتلاك العقارات .

- إدراج عدة استراتيجيات : رؤية الإمارات، 2021، وخطة دبي 2015، ورؤية أبوظبي 2030. هدف هذه الأخيرة: تقليص الإعتماد على النفط إلى 36% من ن.د.خ. في عام 2030، من أجل ذلك، قامت أبوظبي بزيادة استثماراتها لتطوير قطاعات منها البتروكيماويات، والخدمات المالية، والطيران، والطاقة المتجددة، والسياحة الثقافية.

■ عموماً، القدرة التنافسية للبلاد تعكس الجودة العالية للبنية التحتية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وللإطار المؤسسي (الثقة الكبيرة للمواطنين في السياسيين، والكفاءة العالية للحكومة، . . .)، واستقرار الاقتصاد الكلي (الرتبة 22 عالمياً من حيث "ممارسة أنشطة الأعمال" والأولى عربياً).

قطر:

■ قطر: دولة تحقق نمو قوي ومتواصل . ثروتها الكبيرة من الغاز على مستوى العالم دفعها إلى وضع استراتيجية قوية من خلال التركيز على الغاز الطبيعي السائل من أجل تصديره . استغلال وإعادة ضخ العوائد الناتجة عن هذا القطاع في قطاعات أخرى بهدف تنويع الاقتصاد في مجالات مختلفة كالصناعة، والعقارات، والنقل، والاتصالات، والتجارة، والخدمات الحكومية، والتعليم، والرياضة .

■ الاستثمار في رأس المال البشري من خلال اقتصاد قائم على المعرفة (مضاعفة الإنفاق على التعليم في السنوات الخمس الأخيرة) .

- مآنة الإطار المؤسسي، وتوفير مناخ جيد لممارسة الأعمال في البلاد: إطار مؤسسي عالي الجودة، واستقرار الاقتصاد الكلي، وكفاءة سوق السلع، والقدرة على الابتكار.
- مستويات منخفضة من الفساد والرشوة، وكفاءة عالية للمؤسسات الحكومية، ..

■ بصفة عامة، تعكس قصص النجاح السابقة العديد من الخصائص التي تشترك فيها الدول المذكورة، أهمها :

- مائة الإطار المؤسسي،
- استقرار الاقتصاد الكلي،
- تحرير وتنظيم بيئة الأعمال،
- التركيز على التعليم،
- السعي النشط لجذب الاستثمارات الأجنبية،
- الدور المهم والأساسي للتدخل الحكومي في دعم القدرات التنافسية.
- الدور التشاركي المهم للقطاع الخاص في بلورة السياسات الاقتصادية.